أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

The impact of oil price fluctuations on the Algerian economy

سلام عبد الرزاق
Sellam abderezak
استاذ محاضر أ
جامعة المدية
Prof.sell@gmail.com
0660-71-50-35

بصاشي هدى
Bessachi houda
دكتوراه
مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية –جامعة الجزائر03
Nadalward72@gmail.com
0771-53-65-28

تاريخ الاستلام: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/10/23 **تاريخ النشر:** 2020/10/28

ملخص:

تهدف الدراسة الى معرفة أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال التطرق لبعض الأسباب التي ادت الى حدوث الازمة وكذا الآثار المترتبة عنها، كما لا ننسى اهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لمواجهة هذه الازمة، بحيث لاحظنا بان المتغيرات الاقتصادية ترتبط بشكل كبير بأسعار البترول سواءا بالارتفاع او الانخفاض أي أن هناك علاقة طردية بينهما، ما يعني أن تقلب أسعار النفط بالانخفاض يترك أثر سلبي على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال هذه الدراسة توصلنا الى أن العوامل التي أدت الى انخفاض الاسعار تتعلق بأسباب اقتصادية واخرى سياسية، والدول المصدرة هي أكبر الخاسرين جراء هذا الانخفاض، والجزائر من بين هذه الدول اذ يعتمد بشكل شبه كامل على عوائد المحروقات.

كلمات مفتاحية: النفط، أزمة النفط، أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL : A1, F49

Abstract:

The study aims to know the impact of fluctuations in oil prices on the Algerian economy by addressing some of the reasons that led to the crisis as well as the consequences thereof, and we do not forget the most important sectors that must be supported and focused on it to cope with this crisis. Which means that the fluctuation of oil prices decline leaves a negative impact on the economic stability in Algeria, through this study we found that the factors that led to lower prices related to economic reasons and other political C Sieh, exporting countries are the biggest losers as a result of this decline, and Algeria among these countries, as deliberately almost entirely on hydrocarbon revenues.

Keywords: oil, oil crisis, oil prices, Algerian economy**.**

Jel Classification Codes: F49, A1

Résumé:

L'étude vise à connaître l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur l'économie algérienne, en abordant certaines des causes qui ont conduit à la crise ainsi que les effets de celle-ci, car nous n'oublions pas les secteurs les plus importants qui doivent être soutenus et concentrés sur faire face à cette crise, de sorte que nous avons noté que les variables économiques sont largement liées aux prix du pétrole, qu'ils soient élevés ou bas, c'est-à-dire qu'il existe une relation directe entre eux, ce qui signifie que la volatilité des prix du pétrole en baissant laisse un impact négatif sur la stabilité économique en Algérie, grâce à cette étude, Les facteurs qui ont conduit à la baisse des prix sont liés à des raisons économiques et

politiques, et les pays exportateurs sont les plus grands perdants en raison de cette baisse, et l'Algérie est parmi ces pays, qui dépendent entièrement des revenus des hydrocarbures.
Mots-clés: Pétrole, crise pétrolière, prix du pétrole, économie algérienne.
Codes de classification de Jel: **F49, A1**

المؤلف المرسل: بصاشي هدى، الإيميل: **nadalward72@gmail.com**

1. مقدمة:

يعتبر النفط مصدرا للدخل القومي بالنسبة للعديد من الدول في العالم، بحيث هو مرتبط أساسا بالأمن الوطني للدولة وقوتها، خاصة تلك الدول التي يعتمد دخلها على عائدات النفط، والتي يؤدي انخفاضها الى اختلالات في اقتصادها، ونظرا للأهمية البالغة التي يتحلى بها النفط باعتباره مصدر استراتيجي للدولة المصدرة، فإن تأثير العوامل السياسية كان أكبر من العوامل الاقتصادية، كما سعت كل دول الأوبك إلى الحفاظ على استقرارها الاقتصادي لما له من تأثير مباشر على استقرارها السياسي.

والجزائر تعتبر من البلدان الأقل تنويعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وذلك بنسبة كبيرة، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من ايرادات الميزانية العامة للدولة، وهذا الوضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثير بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية.

الاشكالية الرئيسية: من خلال كل ما سبق يمكن طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

" ما مدى تأثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"

محتوى الدراسة: تم تقسيم محتوى الدراسة الى ما يلي:

- ✓ مفاهيم اساسية حول تقلبات اسعار النفط؛
- ✓ تأثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.

2. مفاهيم اساسية حول تقلبات اسعار النفط

يعتبر النفط من الموارد الهامة وثروة تقوم عليها اقتصاديات الدول، وذلك بسبب تعدد مشتقاته ومميزاته التي تحتاج اليها كل الصناعات، فالإنسان منذ عرف هذه المادة الخام لم يستطع الاستغناء عنها، لأنها تلبي له متطلبات الحياة.

1.2. تعريف النفط والازمة السعرية في صناعته

1.1.2. تعريف النفط: لقد تم حفر أول بئر للنفط في الصين في القرن الرابع الميلادي أو قبل ذلك، بحيث كان يتم احراق النفط لتبخير الماء المالح لإنتاج الملح، وبحلول القرن العاشر تم استخدام انابيب الخيزران لتوصيل الانابيب لمنابع المياه المالحة، لكن ومع اكتشاف عملية تقطير النقط عام 1853 بدأ التاريخ الحديث له (مهدي، 2015، صفحة 07) ومنه يمكن تعريف النفط بانه: "هو كلمة من أصل فارسي "نافاتا" وتعني قابلية السريان، وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، تختلف لزوجته تبعا لكثافته النوعية، يوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية، كما أنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته من مكان لآخر، اذن النفط والبترول كلمتان مترادفتان للدلالة على نفس المادة، أي أن النفط تعريب لكلمة بترول فلكلتاهما نفس المعنى" (دخلي، 2014-2015، صفحة 03).

- **كما يعرف بأنه:** "عبارة عن مواد معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية وذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية كيميائية مختلفة، ويحتوي البترول الخام على بعض الشوائب وخاصة الكبريت والأكسجين والنتروجين والماء والأملاح المعدنية ويحتوى كذلك على بعض الشوائب تعتبر أمررا غير مرغوب فيه وتسبب الكثير من المشاكل في عمليات المعالجة والتكرير".

وبما أننا تناولنا تعريف النفط وجب التطرق إلى السوق النفطية وذلك كما يلي:

- **تعريف السوق النفطية:** "هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب الذي تنبثق منه، الأسعار حيث يعتبر موضوع تسعير النفط من أكثر الموضوعات اثارة للجدول واحاطة بالغموض والسرية وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير ببعد أو بآخر فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار النفط الى حد أن فهم عملية التسعير وادراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كان دائما أمران يصعبان على فهم الكثير من خارج الصناعة النفطية مع بعض التحفظات بالإضافة الى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية".

- **كما تعرف بأنها:** "هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلع البترولية خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة (بوجمعة، 2008-2009، صفحة 54)".

2.1.2. مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول: " هي عبارة عن اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي الى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 الى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى، كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسية" (الدوري، 1983، صفحة 27).

2.2. استخدامات النفط: يستخدم النفط في مجالات عديدة منها (الخولي، 1997، صفحة 95):

- **الاستخدامات الطبية:** تستخدمه بعض الدول مثل الولايات المتحدة، انجلترا وكندا كزيت بعد إضافة بعض المواد الأخرى إليه ومن بين هذه زيوت نجد زيت الأطفال baby oïl ويستعمل كذلك للعناية بالبشرة؛

- **الاستخدامات في الطب البيطري:** يستخدم كزيت معدني في تطعيم الحيوانات، كما يستخدم في تطهير أرجل الطيور كالبط كالإوز والدجاج لمنع إصابتها من الفطريات، كما يستخدم في علاج التهابات، ووقاية الأخشاب من السوس؛

- **الآلات الميكانيكية والأجهزة الكهربائية:** يستعمل الزيوت المعدنية كموصل حراري، حيث أنه عازل جديد للتيار الكهربائي ويعمل على إبعاد الماء والهواء ؛

- **في الوقاية:** نظرا لأن زيت البترول لا يمتص الرطوبة فهو يستعمل كتغطية واقية أو تغمس فيه المواد الحساسة للماء، مثال على ذلك الاحتفاظ بالليثيوم حيث يغمس في حمام من زيت البترول. كذلك الحفاظ على الأدوات اليدوية المعدنية والأسلحة والسكاكين ووقايتها من الصدى والأكسدة.

3.2. تقلبات أسعار النفط والصدمة الحالية

1.3.2. تقلبات أسعار النفط (1861-2018): يمكن ابراز تطور أسعار النفط منذ اكتشافه وبداية استخدامه وحتى 2018 من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): تطور أسعار النفط في العالم (1861-2018)

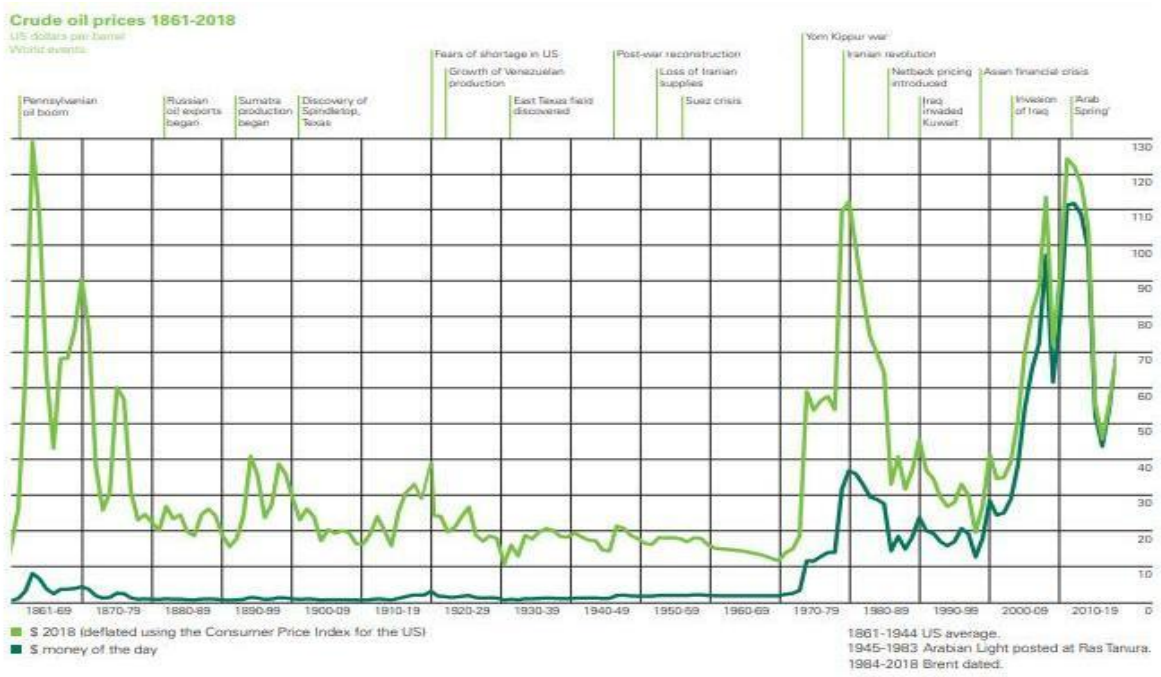

Source: (BP stats, 2019, p. 24)

من خلال هذا الشكل يمكن ملاحظة أن أسعر النفط تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية المتمثلة قوى العرض والطلب، وعوامل أخرى كالحروب مثلا، ويمكن ابراز ثلاث مراحل رئيسية مرت بها أسعار النفط (فوقة و مرقوم، 2016، صفحة 24):

- **المرحلة الأولى (1861-1883):** تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف النفط كمصدر أساسي للطاقة، فارتفاع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة منه ادى الى ارتفاع سعره ليصل سنة 1864 الى حدود 8.06 دولار وهو ما يعادل حسب ارقام 2014 أكثر من 120دولار وهو أعلى سعر وصل له سعر البرميل، وهذا راجع دائما لكون النفط مصدر طاقة جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقلة المعروض منها هو ما ساهم في هذا الارتفاع في سعر البرميل.

- **المرحلة الثانية (1883-1972):** شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي في أسعار النفط حيث نجد نوعا من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوحت أسعار البرميل بين 0.55 و 2 دولار، وهذا رغم مختلف الاحداث التي وقعت فيها واهمها الحربين العالمتين الأولى (1914-1918) والثانية (1939-1945) وكذا أزمة الكساد الكبير 1929، والتي نلاحظ عندها انخفاض بسيط في الأسعار.

- **المرحلة الثالثة (1973-2014):** تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد في الأسعار حيث أدخلت الابعاد السياسية الى سوق النفط، فانطلاقا من أزمة حظر البترول سنة 1973 ، نجد أن الأسعار ارتفعت بشكل كبير لتقفز من 2.48 دولار سنة 1972 الى 11.58 دولار سنة 1974 أي بارتفاع قارب 370%، ورغم اعلان نهاية الحظر سنة 1974 الا ان الأسعار واصلت ارتفاعها، لتلها بعد ذلك حرب الـ 6 اكتوبر والثورة الايرانية، وهو الامر الذي جعل سعر البترول يصل الى مستويات قياسية ببلوغه 36.83 دولار سنة 1980، تلاه ذلك انخفاض في الأسعار وذلك اثناء مرحلة ما يسمى بانهيار الثمانينات وذلك رغم أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الايرانية وغزو العراق للكويت الا ان الاسعار بقيت في مستويات منخفضة رغم مكانة هذه

الدول في سوق النفط، وانطلاقا من 2001 شهدت الأسعار ارتفاعا مستمرا حيث انتقلت من 24.4 دولار في هذه السنة الى 115.22 دولار سنة 2013 أي بارتفاع قارب 372% في ظرف 13 سنة، ومن بين الأسباب التي ادت لحدوث ذلك اعمال العنف في العديد من الدول المنتجة للنفط، استمرار نمو الاقتصاد العالمي رغم مروره بأزمة الرهن العقاري، ارتفاع معدلات النمو في العديد من الدول المستوردة مما دفع بالطلب العالمي للارتفاع وبالتالي ارتفاع الأسعار.

2.3.2. الصدمة النفطية لسنة 2015: عرفت هذه الصدمة البترولية انخفاض كبير في اسعار البترول وصلت إلى 37 دولار في ديسمبر 2015، مما أثر على موارد الدول المصدرة للنفط، ولزم على منظمة الأوبك على عقد اجتماع طارئ، لكن دون جدوى باعتبار ان السعودية رفضت خفض الانتاج وكذلك دخول حصة إيران الجديدة للسوق، باعتبارها تحررت من العقوبات الدولية، كل هذه الاسباب أدت إلى انهيار الأسعار في السوق الدولية إلى أقل من 30 دولار في جانفي 2016 (أوبخي و كامش، 2016، صفحة 93).

يرجع هذا الانخفاض المتواصل لأسعار المحروقات الى الأسباب التالية (Blanchard و Arezki، 2/ 08/ 2017):

أ- الأسباب الاقتصادية: تتمثل في

- **العرض والطلب:** يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب انخفاض اسعار النفط، فقد زاد انتاج الو م أ للنفط مثلا منذ عام 2008 حتى أواخر 2014 بنسبة 70%، اذ يعتبر السوق الامريكي المستهلك الأكبر للنفط. وارجع تقرير لوكالة الطاقة الدولية الهبوط الشديد لأسعار النفط الى قفزة في المعروض من خارج أوبك الى أعلى معدل نمو له على الاطلاق وانكماش النمو في الطلب (Lorenzett، 2017/08/15).

الشكل رقم (02): حساب العرض والطلب حتى الربع الثاني من 2015

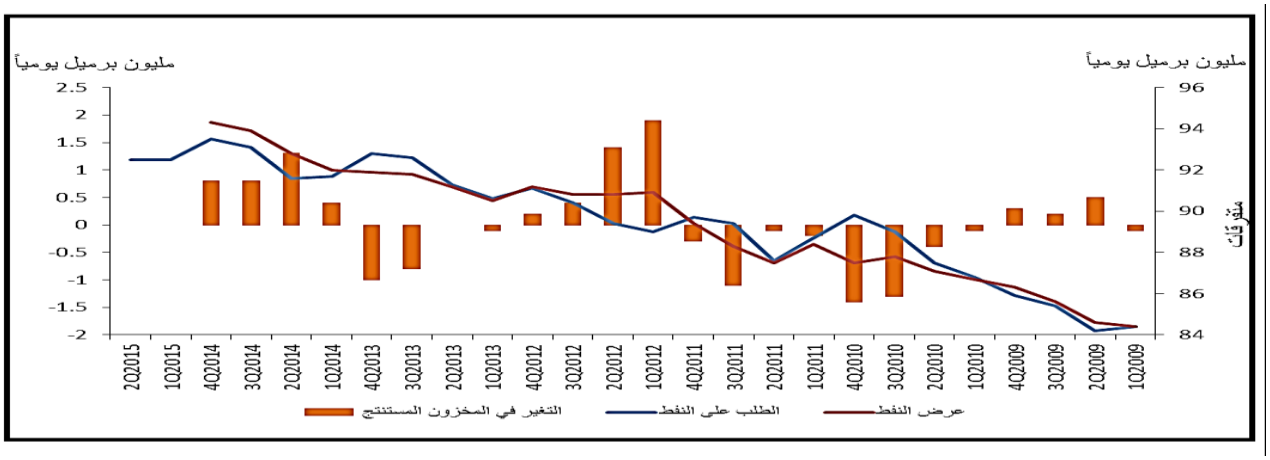

المصدر: (الخاطر، 2015، صفحة 55)

من خلال الشكل اعلاه يمكن ملاحظة ان ارتفاع مستوى الطلب في الفترة الممتدة من الربع الثاني من عام 2009 الى غاية الربع الرابع من عام 2013 معزز بزيادة في النمو الاقتصادي، بينما وصل سعر البرميل من النفط الى مستويات مرتفعة، وهو ما دفع الى تنامي الاستثمارات في مجال النفط لتعزيز الارباح خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما نلاحظ ان المعروض من النفط قارب التخمة في الربيع الأول من 2015 بما يعادل 2 مليون برميل.

- **عامل التكنولوجيا:** ان معدل استخراج النفط من البئر في العالم "Average" هو 34 الى 35%، في بحر الشمال تستخرج 55%، في خليج المكسيك تستخرج 50%، بينما في العالم ككل 35%، فالتكنولوجيا استطاعت أن ترفع هذا المعدل، فاذا ارتفع عامل الاستخراج بنسبة 1% تضيف 12 مليار برميل الى احتياطي النفط العالمي دون حفر بئر واحدة (راهم و بوركاب، 2015، صفحة 04).

- **ارتفاع انتاج النفط الصخري:** بلغ انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8.97 مليون برميل يوميا اضافة الى ما يعادل 3 ملايين برميل يوميا من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد انتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل (USA today, 2017).

- **الدورة الاقتصادية الرأسمالية:** تعتبر أوروبا واليابان والصين من بين الاسواق الاستهلاكية الضخمة للنفط الخام، بحيث يعتبر الانكماش الاقتصادي فيها وتباطؤ اقتصاد الصين من بين أسباب انخفاض أسعار النفط (alarabiya.net, 2017) .

- **المخزون الاستراتيجي:** ساهم ارتفاع المخزون العالمي من النفط في تخفيض الأسعار، بحيث جاء كخطوة دفاعية لكبح جماع أي زيادة محتملة نتيجة الحرب، أو الأزمات الطارئة المتوقعة في الشرق الأوسط، اذ أن كل الأشياء متساوية سوف تقود الزيادة في المخزونات الى هبوط في الأسعار.

- **حركات العملة:** يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت الى انخفاض أسعار النفط، ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو انخفاض سعر الصرف الدولار يؤثر على سعر النفط.

ب- **أسباب سياسية:** ارجع بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء الانهيار الحالي لأسعار المحروقات الى التفسير السياسي البحث، وانطلق هذا التفسير من مقالة الكاتب توماس فريدمان (Thomas L. Friedman، 2017) بعنوان "حرب المضخات"، بحيث بنى فيها تحليله على افتراض وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الامريكية والمملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وايران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض، ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في 2015، بالإضافة الى هبوط العملة الروسية الى مستويات تاريخية مقابل الدولار، أما ايران فتوقع صندوق النقد الدولي ان تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط، هذه الاوضاع الاقتصادية حسب المحللين ستجعل كلا من ايران وروسيا تلتفتان الى الشأن الداخلي للبلدين خوفا من أن يتصاعد الضغط الشعبي تحت وطأة التأثيرات الاقتصادية (alarabiya.net، 2017).

4.2. أسعار النفط لسنة 2020: يمكن تلخيص احصائيات تقلبات اسعار النفط، بما في ذلك اعلى وادنى سعر، اسعار الافتتاح والاغلاق وذلك كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): تطور أسعار النفط 2020

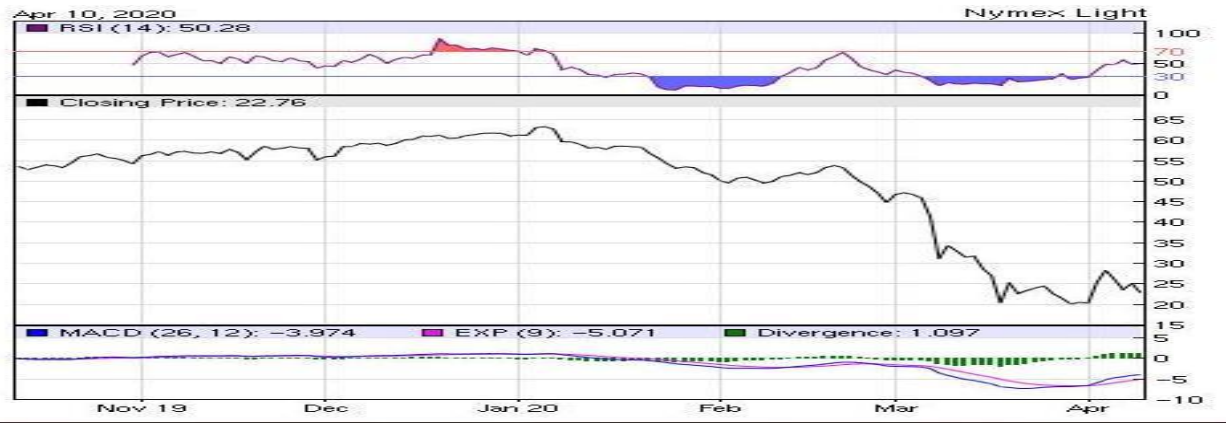

المصدر: (fxnewstoday.ae، 2020)

تراجعت العقود الآجلة لأسعار النفط خلال الجلسة الآسيوية لتعد عقود خام بيمكس بصدد استأنف خسائرها الأسبوعية التي توقفت الأسبوع الماضي لأول مرة في ستة أسابيع، بينما لا تزال عقود خام برنت بصدد ثالث مكاسب أسبوعية لها على التوالي متغاضية عن انخفض مؤشر الدولار الأمريكي والذي يعد بصدد استأنف خسائره الأسبوعية وارتداد من الأعلى له منذ مطلع 2017، وفقاً للعلاقة العكسية بينهم.

ويأتي ذلك عقب التطورات والبيانات الاقتصادية التي تبعنها عن الاقتصاد الصيني أكبر مستورد للنفط في العالم وعلى أعتاب التطورات والبيانات الاقتصادية المرتقبة اليوم الجمعة من قبل الاقتصاد الأمريكي أكبر منتج ومستهلك للنفط عالمياً ووسط التطلع لاستأنف فعليات اجتماع أوبك بلس الذي سيتم عقده عبر دائرة تلفزيونية مغلقة بين أعضاء منظمة أوبك وحلفاء المنظمة المنتجين للنفط من خارجها وذلك عقب عدم التوصل بالأمس لاتفق نهائيا.

وفي تمام الساعة 04:59 صباحاً بتوقيت جرينتش انخفضت العقود الآجلة لأسعار النفط "نيمكس" تسليم أيار/مايو المقبل بنسبة 15.57% لتتداول عند مستويات 22.76$ للبرميل مقارنة بالافتتاحية عند 26.28$ للبرميل، مع العلم، أن العقود استهلت تداولات الجلسة على فجوة سعرية صاعدة بعد أن اختتمت تداولات الأمس عند مستويات 25.09$ للبرميل.

كما تراجعت العقود الآجلة لخام "برنت" تسليم حزيران/يونيو القادم 7.43% لتتداول عند 31.48$ للبرميل مقارنة بالافتتاحية عند 33.82$ للبرميل، مع العلم، أن العقود استهلت التداولات أيضا على فجوة سعرية صاعدة بعد أن اختتمت تداولات الأمس عند 32.84$ للبرميل، بينما انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي 0.12% إلى 99.47 مقارنة بالافتتاحية عند 99.58، مع العلم أن المؤشر اختتم تداولات الأمس عند مستويات 99.52.

هذا وقد تابعنا عن الاقتصاد الصيني الكشف عن بيانات التضخم لشهر آذار/مارس مع صدور القراءة السنوية لمؤشر أسعار المستهلكين والتي أوضحت تباطؤ النمو إلى 4.3% مقابل 5.2% في القراءة السنوية السابقة لشهر شباط/فبراير، دون التوقعات التي أشارت لتباطؤ النمو إلى 4.9%، أما عن القراءة السنوية لمؤشر أسعار المنتجين فقد أظهرت اتساع الانكماش إلى 1.5% مقابل 0.4%، أيضا أسوء من التوقعات التي أشارت لانكماش 1.1.%، وعلى الصعيد الأخر، تتطلع الأسواق من قبل الاقتصاد الأمريكي للكشف عن بيانات التضخم مع صدور قراءة مؤشر أسعار المستهلكين والتي قد تعكس انكماش 0.3% مقابل نمو 0.1% في شباط/فبراير، بينما قد تظهر القراءة الجوهرية للمؤشر تباطؤ النمو إلى 0.1% مقابل 0.2% في شباط/فبراير، وقد توضح القراءة السنوية للمؤشر تباطؤ النمو إلى 1.6% مقابل 2.3%، كما قد تظهر القراءة السنوية الجوهرية تباطؤ النمو إلى 2.3% مقابل 2.4%، بخلاف ذلك فقد تابعنا أيضا الأربعاء الماضي الكشف عن التقرير الأسبوعي لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لمخزونات النفط الذي أظهر اتساع الفائض إلى 15.2 مليون برميل خلال الأسبوع المنقضي في الثالث من هذا الشهر مقابل 13.8 مليون برميل، بخلاف التوقعات التي أشارت لفائض 9.8 مليون برميل، لنشهد ارتفاع المخزونات إلى 484.4 مليون برميل، ولتعد المخزونات 2% أعلى متوسط الخمسة أعوام الماضية لمثل هذا الوقت من العام.

وفي نفس السياق، فقد أوضح تقرير إدارة معلومات الطاقة الأربعاء ارتفاع مخزونات وقود المحركات لدى الولايات المتحدة أكبر مستهلك للطاقة عالمياً، 10.5 مليون برميل، لتعد المخزونات أعلى 10% عن متوسط الخمسة أعوام الماضية لمثل هذا الوقت من العام، كما ارتفعت مخزونات المشتقات المقطرة التي تشمل وقود التدفئة 476 ألف برميل، لتعد المخزونات 12% أقل من متوسط الخمسة أعوام الماضية لمثل هذا الوقت من العام، وعلى الصعيد الأخر، فقد تابعنا بالأمس فعليات اجتماع منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك بقيادة المملكة العربية السعودية ثالث أكبر منتج عالمياً وأكبر منتج لدى أوبك وأكبر مصدر في العالم ولدى أوبك، وحلفاء المنظمة المنتجين للنفط من خارجها وعلى رأسهم روسيا ثاني أكبر منتج للنفط عالمياً أو ما بات يعرف بـ"أوبك بلس" والذي لم يسفر عن اتفاق نهائي مع عقبة رفض المكسيك الموافقة على حصتها من خفض الإنتاج.

هذا ووافق منتجي النفط على خفض الإنتاج بواقع 10 مليون برميل يومياً في شهري آيار/مايو وحزيران/يونيو المقبلين، على أن تقوم السعودية بخفض إنتاجها النفطي بواقع 3.3 مليون برميل يومياً وأن تخفض روسيا إنتاجها النفطي بواقع 2 مليون برميل يومياً، بينما لم ترضخ المكسيك لحث أوبك بلس لها على خفض إنتاجها بواقع 400 ألف برميل يومياً من مستوى إنتاج تشرين الأول/أكتوبر 2018 في إطار تخفيض أوسع نطاقاً.

وتطرقت بعض التقرير بالأمس لكون محادثات اجتماع أوبك بلس تضمنت مقترح خفض الإنتاج بواقع غير مسبوق يصل إلى 20 مليون برميل يومياً أي ما يعادل 20% من الإمدادات النفطية العالمية لدعم الأسعار المتضررة بشدة من تابعيات تفشي فيروس كورونا عالمياً، وأفادت أيضا بعض التقرير لكون أوبك ترغب في أن تقوم دول مجموعة العشرين بخفض إنتاجها النفطي بواقع 5 مليون برميل يومياً لمدة شهرين لاستعادة التوازن في أسواق النفط، وتأتي تلك التطورات في أعقاب جهود الرئيس الأمريكي ترامب مؤخراً لإنهاء حرب الأسعار التي اندلعت خلال الآونة الأخيرة بين الرياض وموسكو عقب انقضاء آجل اتفاق أوبك بلس لخفض الإنتاج مؤخراً والذي دام خلال السنوات الثلاثة الماضية، وصرح ترامب بالأمس أنه تم إحراز تقدم كبير الأسبوع الماضي في تهدئة الخلاف بين الرياض وموسكو مع تطرقه لكون المنتجين الأمريكيين قد قاموا بالفعل بخفض الإنتاج .

ووفقاً للتقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الذي صدر أمس الخميس، تراجعت منصات الحفر والتنقيب على النفط العاملة في الولايات المتحدة بواقع 58 منصة لإجمالي 504 منصة، لتعكس رابع تراجع أسبوعي لها على التوالي، الأمر الذي قد ينعكس على معدلات الإنتاج في أمريكا والتي بلغت الشهر الماضي الأعلى لها على الإطلاق إلى 13.1 مليون برميل يومياً.

الشكل رقم (04): مخزونات النفط الامريكية من سنة 2020

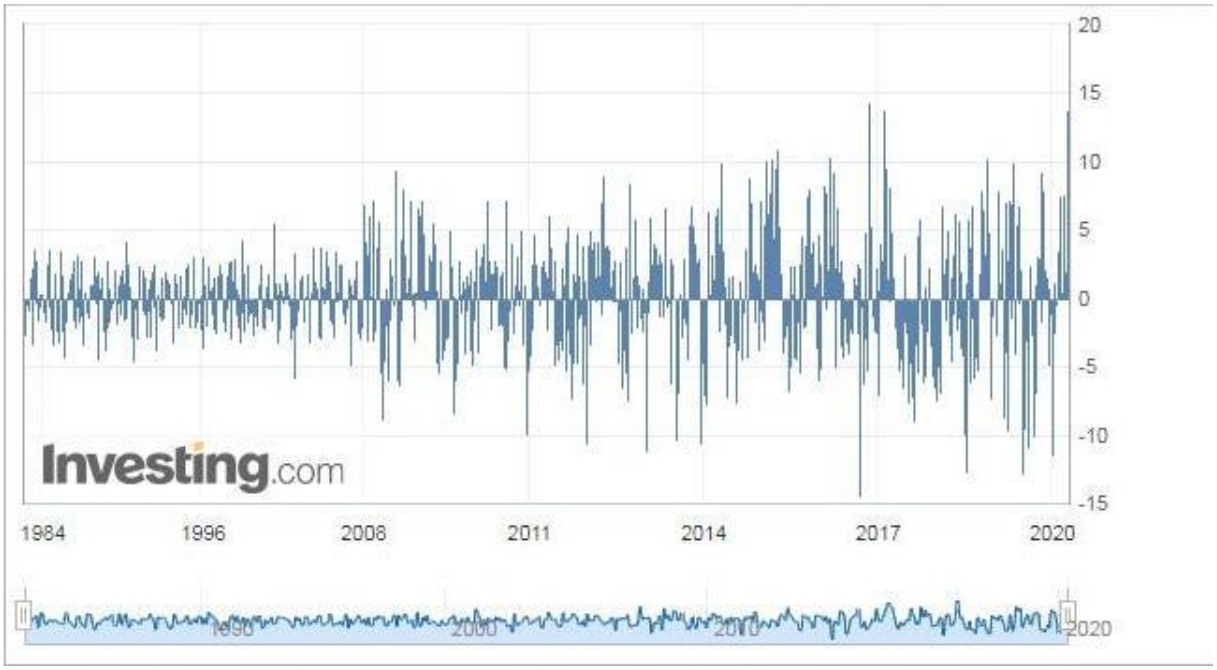

المصدر: (sa.investing.com، 2020)

أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أن مخزونات النفط الخام في الولايات المتحدة سجلت هبوطا أكبر من المتوقع الأسبوع الماضي، بينما تراجعت مخزونات البنزين وارتفعت مخزونات نواتج التقطير، وهبطت مخزونات الخام 7.8 مليون برميل في الأسبوع المنتهى في 27 ديسمبر كانون الأول إلى 436 مليون برميل، متجاوزة توقعات المحللين التي كانت تشير إلى انخفاض قدره 3.2 مليون برميل.

وقال معهد البترول إن مخزونات الخام في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما تراجعت بمقدار 1.4 مليون برميل، وارتفع استهلاك مصافي التكرير من الخام بمقدار 74 ألف برميل يوميا، وأشارت بيانات معهد البترول إلى أن مخزونات البنزين انخفضت بمقدار 776 ألف برميل بينما كان محللون شملهم استطلاع لرويتر قد توقعوا زيادة قدرها 2.1 مليون برميل، وزادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بمقدار 2.8 مليون برميل مقارنة متجاوزة التوقعات التي كانت تشير إلى زيادة قدرها 1.8 مليون برميل.

3. تأثير تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين ايرادات المحروقات، وخروجه من التبعية لسعر المحروقات مرهون بالتوجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في مشاريع البنية التحتية غير القادرة على الانتاج من الناحية الاقتصادية.

1.3. الآثار المترتبة عن انخفاض اسعار النفط في الجزائر

1.1.3. الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط: تعد الجزائر من أكبر الدول المتضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، اذ خلف انخفاض أسعار البترول آثارا بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات المتمثلة في:

- **الميزان التجاري:** سجلت الجزائر خلال الأشهر الخمسة الاولى لسنة 2016 عجزا قدره نحو 9.8 مليار دولار مقابل 7.23 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية في هذه الاشهر من سنة 2016 نحو 9.82 مليار دولار مقابل 15.39 مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة 2015م أي تراجع ب 5.57 مليار دولار، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها 19.62 مليار دولار مقابل 22.62 مليار دولار من نفس الفترة للسنة التي قبلها، أي بانخفاض 3 ملايير دولار حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والاحصاء التابع للجمارك الجزائرية (akhbarelyoum، 2019).

- **ميزان المدفوعات:** أثر التراجع المستمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، الا أن هذه القدرة على مقاومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

ميزان المدفوعات لسنة 2016 يعاني من عجز قدره 21.42 مليار دولار في أول تسعة أشهر من عام 2016 بسبب هبوط اسعار النفط الذي أضر بالقوائم المالية للدولة، واحتياطات النقد الاجنبي انخفضت بمقدار 30 مليار دولار في 2016 لتصل الى 114.1 مليار دولار مقارنة مع 144.1 مليارا في نهاية 2015، كما تمثل ايرادات النفط والغاز 94 في المئة من حصيلة الصادرات الاجمالية و60 في المئة من ميزانية الدولة.

- **الناتج الداخلي الخام:** ان الانكماش في الواردات سيمتد الى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض الى 208 مليار دولار لسنة 2015م مقارنة مع حوالي 211 مليار دولار كان متوقعا عام 2014م على اساس نمو سنوي في حدود 4% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث أنه لن يتجاوز 3.9% عام 2015م مقارنة مع 4.5% لعام 2014م نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد (el-hourria، 2019).

- **صندوق ضبط الموارد:** أدى الاعتماد المتزايد على الايرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية الى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد".

2.1.3. الآثار الاجتماعية: نذكر منها

- **تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية:** هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والايرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الاجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية، بالإضافة الى تجميد المشاريع الكبرى التي لا تعتبر عاجلة ولا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل النقل الحديدي والطريق السيار (echoroukonline، 2020).

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى الى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015-2019 بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية ....الخ، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ هذا المشروع 55.2 مليار دولار سنويا وذلك لمدة 5 سنوات.

- **انخفاض القدرة الشرائية للمواطن:** من المتوقع ان القدرة الشرائية للجزائريين ستستمر في التراجع مقارنة بالسنوات السابقة، واسعار المواد الغذائية المستوردة ستستمر كذلك في الارتفاع، وهذا راجع الى الغاء المادة 87 مكرر فزيادة الأجور يؤدي الى زيادة القدرة الشرائية تلقائيا والعكس حدث في الجزائر لأن الزيادات التي حدثت في الاجور صاحبتها زيادة في اسعار السلع والخدمات (echoroukonline، 2020).

- **تهديد السلم الاجتماعي:** ان استمرار انهيار اسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، نظرا للدور الذي تلعبه الايرادات النفطية في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من مناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية (http://www.d16.net, 2020).

2.3. تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات: للوقوف على مدى اعتماد الاقتصاد الجزائري على عوائد المحروقات سأتطرق الى تحليل واقع الاقتصاد الجزائري ثم تحليل تطور مساهمة عوائد المحروقات في تمويل الاقتصاد والموازنة العامة في الجزائر.

1.2.3. تحليل واقع الاقتصاد الجزائري: تتميز خريطة الاقتصاد الجزائري بهيمنة النشاط التجاري، حيث أفادت نتائج الاقتصاد الاحصاء الاقتصادي الوطني الذي تم سنة 2011، حيث احتل هذا القطاع المرتبة الاولى بـ 528.328 مؤسسة لتمثل نسبة 55.1% من مجموع المؤسسات التي تم احصاؤها والبالغة 959.718 مؤسسة، بحيث يتمركز 84% من النشاط في هذا القطاع في تجارة التجزئة والباقي مقسم بين التجارة بالجملة وتجارة السيارات والدراجات، متبوع بقطاع الخدمات وذلك بـ 325.440 مؤسسة لتمثل نسبة 33.9%، حيث يحتل النقل 26% والاطعام 18.7% والخدمات الشخصية الأخرى 15.2% والاتصالات 10.2% والنشاطات القانونية والحسابية 5.4% ونشاطات الصحة البشرية 5.3%، أما قطاع الصناعة فيحتل المرتبة الثالثة (الخاطر، 2015، الصفحات 2-3).

2.2.3. تطور مساهمة الجباية البترولية في ايرادات الدولة: تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعتمد اساسا على الجباية البترولية ويمكن ابراز مدى مساهمة هذه الجباية في ايرادات الدولة الجزائرية ووضعية الموازنة العامة للدولة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مساهمة الجباية البترولية في ايرادات الدولة الجزائرية ووضعية الموازنة العامة للدولة

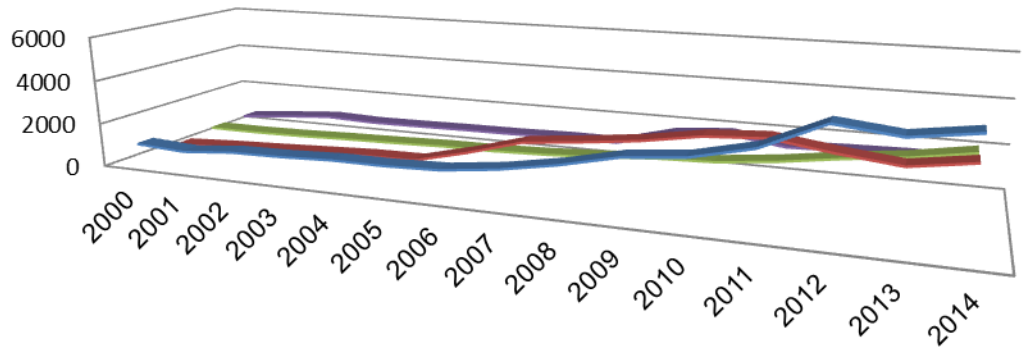

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التسيير	965,3	836,3	1050	1097	1200	1200	1283	1575	2018	2594	2838	3434	4608	4336	4714
نفقات التجهيز	290,2	415,5	509,7	613,7	720	750	1348	2049	2305	2598	3023	3181	2820	2544	2942
الايرادات العادية	504,8	502,4	541,4	615,4	665,8	736,8	751,9	829,6	953,8	1158	1246	1520	1894	2204	2640
الجباية البترولية	524	732	916,4	836,1	862,2	899	916	973	970,2	1629	1836	1472	1562	1616	1578

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على قوانين المالية.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن الارتفاع المستمر لعجز الموازنة انتقل من 177.8 مليار دج سنة 2002 الى 3437.986 مليار دج سنة 2014، بحيث انخفض هذا العجز في سنة 2008 متزامنا مع الازمة المالية العالمية حيث حاولت الجزائر تجنب بعض الآثار السلبية لهذه الأزمة، لكن انطلاقا من 2009 بلغ هذا العجز اقصى الدرجات، وهذا بسبب توسع الدولة في الانفاق العام وخاصة نفقات التسيير، بالإضافة الى ارتفاع اسعار المحروقات.

أما فيما يخص الجباية البترولية والجباية العادية فقد فاقت الجباية البترولية الجباية العادية وذلك خلال سنة 2000 الى غاية 2005، لكن سنة 2008 حدث عكس ذلك، وهذا العجز يتم تغطيته من خلال صندوق ضبط الموارد.

3.3. مساهمة الجباية النفطية في الناتج الداخلي 2009-2018: ساهمت الجباية النفطية بشكل كبير في تطور الناتج الداخلي الخام، حيث كان قطاع المحروقات من أهم القطاعات مساهمة في الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم (06): مساهمة الجباية النفطية في الناتج الداخلي 2009-2018 الوحدة: مليار دج

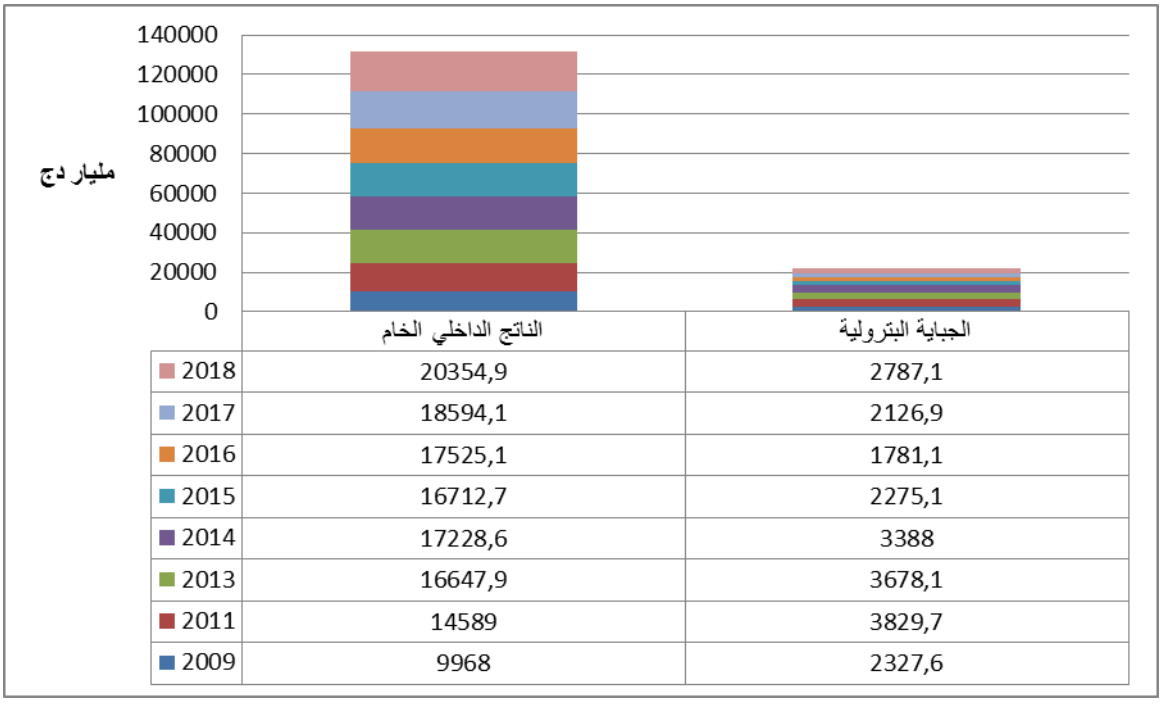

	الناتج الداخلي الخام	الجباية البترولية
2018	20354,9	2787,1
2017	18594,1	2126,9
2016	17525,1	1781,1
2015	16712,7	2275,1
2014	17228,6	3388
2013	16647,9	3678,1
2011	14589	3829,7
2009	9968	2327,6

المصدر: (من اعداد الباحثين)

يتبين لنا مما سبق أن أسعار النفط لها علاقة طردية مع مداخيل الجباية النفطية في الجزائر حيث أنها تتأثر بالتغيرات التي تطرأ في الساحة العالمية للمحروقات، وتعتبر المبالغ المحددة ضمن الجباية النفطية كل المداخيل المترتبة على مختلف الضرائب والرسوم الأتاوات الخاصة بقطاع المحروقات ويتم خصم المبالغ المحولة لتمويل الميزانية العامة على اساس السعر المرجعي المحدد والباقي لصندوق ضبط الموارد.

3.3. تنويع الاقتصاد الجزائري كأداة للتغلب على تقلبات أسعار النفط: لتنويع الاقتصاد الجزائري وفك تبعيته المطلقة لقطاع المحروقات يجب التركيز على خمسة محاور اساسية:

- اصلاح الاطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي في المدى القريب والمتوسط ودعم التنافسية وتنويع الاقتصاد في المدى المتوسط والبعيد؛
- تنمية راس المال البشري وتراكمه ليصل الى مستوى اطلاق عملية تنويع ناجحة؛
- اصلاح القطاع العام لرفع كفاءته وانتاجيته لتحفيز تنمية راس المال البشري وبناء القدرات الوطنية فيه؛
- اصلاح القطاع الخاص والعمل على خلق جو تنافسي متنوع ليساهم في تنويع الصادرات والاقتصاد بصورة عامة، وفي التطور التكنولوجي والتحول الصناعي، وفي خلق فرص العمل للمواطنين؛
- بناء قاعدة صناعية بعيدة عن القطاع النفطي والصناعات المصاحبة له مع التركيز على مبدا التصنيع من اجل التنويع لخلق قطاع صناعات موجهة للتصدير ومحفزة للنمو على المدى البعيد.

4. اهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها: يمكن تلخيص اهم القطاعات التي يجب دعمها والتركيز عليها لتنويع الاقتصاد الجزائري فيما يلي:

- **الانتاج الزراعي:** تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الاهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية واهدافها، اذ تحاول الجزائر كغيرها من دول العالم تطوير هذا القطاع، اذ ان نسب القيم

المضافة المحققة بين 6.68% سنة 2008 كأضعف نسبة و11.09% سنة 2014 كأحسن نسبة محققة دون ان يكون هناك تفاوت او تباين كبير في هذه الفترة، ففي الفترة 2011-2014 كان هناك تحسن اذ قدر بـ 28.6% وهو مؤشر جيد لهذا القطاع ان تمكن من المحافظة على وتيرة النمو هذه.

- **القطاع الصناعي:** تعتبر الصناعة المحرك الرئيسي للتنمية اذ تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي بنسب فاقت 50% في المدة من 2000 الى غاية 2012 لكن في السنتين 2013 و2014 بدأت نسب مساهمة عوائد هذا القطاع في الانخفاض، وهذا مع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي والتي قدرت بـ 41.55% و43.25% لسنتي 2013 و2014 على التوالي، ويتوقع ان تستمر نسب المساهمة في الانخفاض تأثرا بانخفاض اسعار المحروقات على اعتبار ان اغلب الصناعات في الجزائر تتعلق بالصناعات الاستخراجية.

- **القطاع السياحي:** يلعب هذا القطاع دورا مهما في اقتصاديات الكثير من الدول، فهو يعتبر من اهم المصادر التي تدر بإيرادات مالية كبيرة خاصة في العملة الصعبة، اذ وصلت اعداد السياح الى اكثر من 1.13 مليار سائح سنة 2014 وبهذا سجلت عوائد اجمالية بلغت 1.5 تريليون دولار وهو ما يعادل 9% من اجمالي الناتج العالمي مع توقع ان يصل اعداد السياح في افاق 2030 حدود الـ 1.8 مليار سائح وبلوغ القطاع معدل نمو يقدر بـ 57%، فالجزائر من بين الدول التي تملك المقومات والامكانيات والقدرات السياحية والتي تؤهلها لتكون قطب من اقطاب السياحة على المستوى الدولي، حيث تصنف اليونيسكو بعض الاثار الموجودة فيها على انها تراث عالمي للبشرية، فهي تتوفر على شريط ساحلي يقدر بأكثر من 1200 كم وصحراء تمتد على طول يتجاوز 2000 كم وتتربع هذه الصحراء على مساحة 2171800 كم^2، بالإضافة الى تمتعها بجمال القمم الخضراء وزرقة البحر، كما لا ننسى الاماكن السياحية العلاجية الموجودة فيها المتمثلة في الحمامات المعدنية، لكن استغلال كل هذه المعامل ضعيف جدا فيها.

- **الطاقات المتجددة:** تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة للقطاع، فالدولة الجزائرية قامت بإنشاء العديد من الاجهزة العاملة في هذا القطاع واطلاق مشاريع هامة، اهمها البرنامج الوطني للطاقة المتجددة اما عن اهداف هذا البرنامج فيمكن توضيحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم (07): أهداف البرنامج الوطني للطاقات المتجددة 22 جيغا واط في آفاق 2030

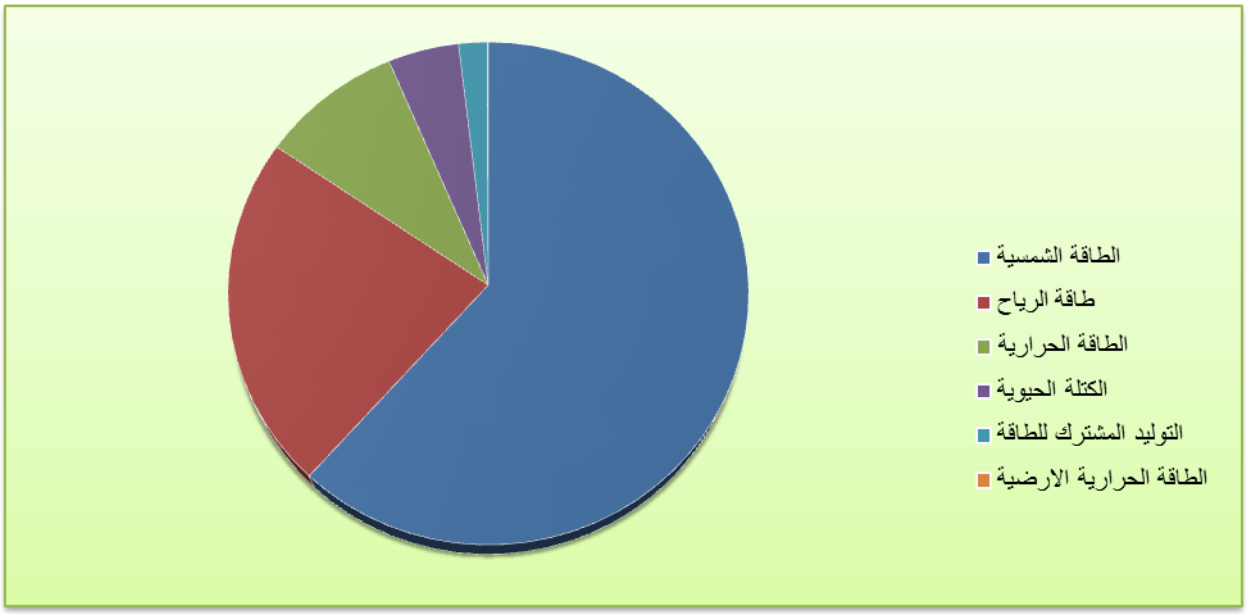

المصدر: (من اعداد الباحثين، بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، قطاع الطاعات المتجددة)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن الطاقة الشمسية تأخذ اكبر حصة في هذا البرنامج مع غياب طاقة المياه، فمن الملاحظ كذلك ان الجزائر تنوي الاستفادة من جميع الطاقات المتجددة، كما انها تنوي تطوير هذه الطاقات خلال الفترة 2015-2030 يقدر ب 22 000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول عام 2020.

يتوزع هذا البرنامج حسب القطاعات التكنولوجية كما يلي :

- الطاقة الشمسية: 13 575 ميغاواط؛
- طاقة الرياح :5 010 ميغاواط؛
- الطاقة الحرارية : 2000 ميغاواط؛
- الكتلة الحيوية : 1000 ميغاواط؛
- التوليد المشترك للطاقة : 400 ميغاواط
- الطاقة الحرارية الأرضية : 15 ميغاواط

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آفاق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27٪ من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، فإنتاج 22000 ميغاواط من الطاقات المتجددة، سيسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاستهلاك الوطني لسنة 2014، فوفقا للأنظمة المعمول بها، فإن إنجاز هذا البرنامج مفتوح أمام المستثمرين من القطاع العام والخاص وطنيين وأجانب، وتنفيذ هذا البرنامج يحصل على مساهمة معتبرة ومتعددة الأوجه للدولة و التي تتدخل سيما من خلال الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والنتاج المزدوج .

وتدعيما لهذا البرنامج أنشأت الحكومة الجزائرية " المعهد الجزائري للبحث والتطوير للطاقات المتجددة" وكذا شبكة مراكز للبحث والتطوير مثل مركز البحث والتطوير للكهرباء والغاز، الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة، مركز تطوير الطاقات المتجددة و وحدة تطوير معدات الطاقة الشمسية (http://www.andi.dz, 2019).

4. خاتمة: يعتبر قطاع البترول المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر الى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات الأخرى، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الجزائر من أجل اصلاح هذا الوضع الا أنها لم تستطع تحرير الجزائر كلية من هذه الهيمنة البترولية.

النتائج: من بين النتائج التي تم التوصل اليها نذكر:

- أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل، التي تنعكس مباشرة على أحجام الطلب والعرض العالميتين؛

- تمتلك الجزائر العديد من الامكانيات التي يمكن ان تؤهلها لان تكون قطبا اقتصاديا هاما، لكن مساهمة هذه الامكانيات تبقى دون المستوى المطلوب منها؛ - الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط كمصدر للعوائد والايرادات، وهذا ما يجعله عرضة دائمة للصدمات الخارجية؛ - ضعف الطلب بوجه عام، بسبب حالة الركود في الاقتصاد العالمي في أوربا، وتباطؤه في الصين، اضافة الى ارتفاع معايير الكفاءة في الاستهلاك بأمريكا وغيرها من الدول المتقدمة.

التوصيات: - تشجيع الاستثمار خارج المحروقات خاصة القطاع السياحي، نظرا للإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الجزائر، قصد ضمان استقرار وتوازن للاقتصاد الجزائري؛ - محاولة ايجاد مصادر اخرى للحصول على الدعم المالي قصد تغطية متطلبات واحتياجات الدولة ككل؛ - محاولة تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، اذ ان الجزائر من بين الدول التي تفوق وارداتها من الخارج صادراتها وهذا ما فاقم من الازمة؛ - دعم المشاريع الجديدة قصد دفعها نحو التطور والتقدم؛

- تأهيل المؤسسات الجزائرية للقيام بالدور المنوط إليها في خلق الثروة وبذلك تساهم كشريك مع الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

Olivier Blanchard ،Rabah Arezki .(2017 /08 /2) .*How the oil and gas boom is changing America* https://www.vox.com/2017/08/2/6892781/how-the-oil-and-gas-boom-is-changing-america

alarabiya.net تم الاسترداد من .(2017 ,08 18) .http://www.alarabiya.net/ar/politics/2017/08/18.html

akhbarelyoum تم الاسترداد من .(2019 ,11 25) .http://www.akhbarelyoum.dz

BP stats .(2019) .BP Statistical Review of World Energy*68 .th édition, UK.*

echoroukonline تم الاسترداد من .(2020 ,01 19) .http://www.echoroukonline.com

el-hourria تم الاسترداد من .(2019 ,12 05) .http://www.el-hourria.com

fxnewstoday.ae تم الاسترداد من .(2020 ,04 10) .http://www.fxnewstoday.ae/commodities/oi

http://www.andi.dz.(2019 ,12 17) .

http://www.d16.net.(2020 ,01 26) .

Laura Lorenzett .(2017/08/15) .*What 's behind the drop in oil prices? Here 's what analysts have to say* تم الاسترداد من http://fortune.com/2017/08/15/whats-behind-the-drop-in-oil-prices-heres-what-analysts-have-to-say/

sa.investing.com تم الاسترداد من .(2020 ,04 10) .https://sa.investing.com/economic-calendar/eia-crude-oil-inventories

Thomas L. Friedman .(2017 ,08 14) .*a Pump War* تم الاسترداد من ?The New York Times, USA: www.nytimes.com

USA today *5* .(2017 ,08 16) .*reasons oil prices aren't rising* تم الاسترداد من http://www.usatoday.com/story/money/business

أحمد الدوري. (1983). *محاضرات في الاقتصاد البترولي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

أحمد رشيد مهدي. (2015). *جغرافيا النفط*. الأردن: الطبعة الاولى، الجنادرية للنشر والتوزيع.

خالد بن راشد الخاطر. (2015). تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

سيد فتحي أحمد الخولي. (1997). *اقتصاد النفط*. جدة- السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع.

عبد الرحمان دخلي. (2014-2015). أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر-دراسة اقتصادية قياسية خلال الفترة 1986-2014-. *مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير خصص علوم مالية*. جامعة يحي فارس المدية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

فاطيمة فوقة، و كلثوم مرقوم. (2016). تقلبات اسعار النفط أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزاري. *مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني*.

فريد راهم، و نبيل بوركاب. (2015). انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج. *المؤتمر العلمي الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية*. جامعة سطيف 01، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قويدري قوشيح بوجمعة. (2008-2009). انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر. *مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية*. جامعة حاسيبة بن بوعلي -شلف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

من اعداد الباحثين. (بلا تاريخ). *بالاعتماد على الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للتقديرات والسياسات، وزارة المالية الجزائرية*. تم الاسترداد من http://www.dgpp-mf.gov.dz

نصيرة أوبختي، و محمد كامش. (19 افريل, 2016). أثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية-. *مداخلة مقدمة ضمن فعاليات يوم دراسي حول فعالية السياسة المالية في ظل أزمة انخفاض أسعار البترول وضرورة التحول نحو ترشيد استخدام الموارد*. جامعة أبو بكر- تلمسان، قسم العلوم الاقتصادية.